أكدت أن المدرسة تحملت مسؤولياتها ولم تخفض الرواتب

السابج: «الجابرية الهندية» عززت قدراتها للتعليم «Online» مع الاحتراز من «كورونا»

أكدت نائب رئيس مجلس إدارة مدرسة الجابرية الهندية والخبيرة التربوية غادة السابج أن «إدارة المدرسة مستعدة لمشروع (التعليم عن بُعد) منذ ما قبل أزمة فيروس كورونا المستجد»، منوهةً بأن «المدرسة عززت قدراتها في هذا الاتجاه لضمان جودة الخدمات التعليمية المقدمة وذلك عبر اعتماد مزيد من التقنيات التكنولوجية الحديثة ومن بينها التعاقد مع مركز تدريب متطور لتعميق خبرات الهيئة التدريسية وتطوير الخطط والبرامج التعليمية المستخدمة، إلى جانب اعتماد سرعات عالية لشبكة الانترنت المستخدمة وتعميم تقنية السبورات الإلكترونية، بالإضافة إلى العديد من الوسائل التعليمية المتنوعة، وذلك بجهود الهيئة الإدارية والتدريسية وطواقم الـ (IT) في المدرسة».

وأوضحت السابج في تصريح صحفي أن «إدارة المدرسة اعتمدت من الآليات ما يضمن احترافية وانضباطية العملية التعليمية Online بما يصب في مصلحة الطلبة والطالبات»، مشيرةً إلى أن «المدرسة انتقلت لمبناها الجديد والذي يوفر العديد من الخدمات اللوجيستية التي تخدم الطلبة والعملية التعليمية».

وأكدت أن «المدرسة تتبع كافة الإجراءات الاحترازية والوقائية في مواجهة فيروس كورونا المستجد عبر التعاقد مع شركات متخصصة لتعقيم المدرسة بشكل دوري، بالإضافة إلى الحرص على التباعد الاجتماعي وارتداء كامل الهيئة التدريسية والإدارية والتمريضية وعمالة الخدمة للكمامات والجلوفزات تفعيلاً للإجراءات الوقائية والاحترازية في مواجهة الفيروس»، لافتةً إلى أن «إدارة المدرسة تتحمل مسؤولياتها وتحرص دوماً على الحفاظ على صحة طواقمها العاملة مع تقديم خدمات تعليمية راقية تساهم بشكل مباشر في خدمة المشروع التعليمي في البلاد عبر تنشئة أجيالٍ واعيةٍ مصقلة بمهارات إبداعية تمتلك قدرات بناء الشخصية والاعتماد على النفس ومزودة بقدرات القيادة الخلاقة القادرة على حمل مشاعل الوطن في المستقبل».

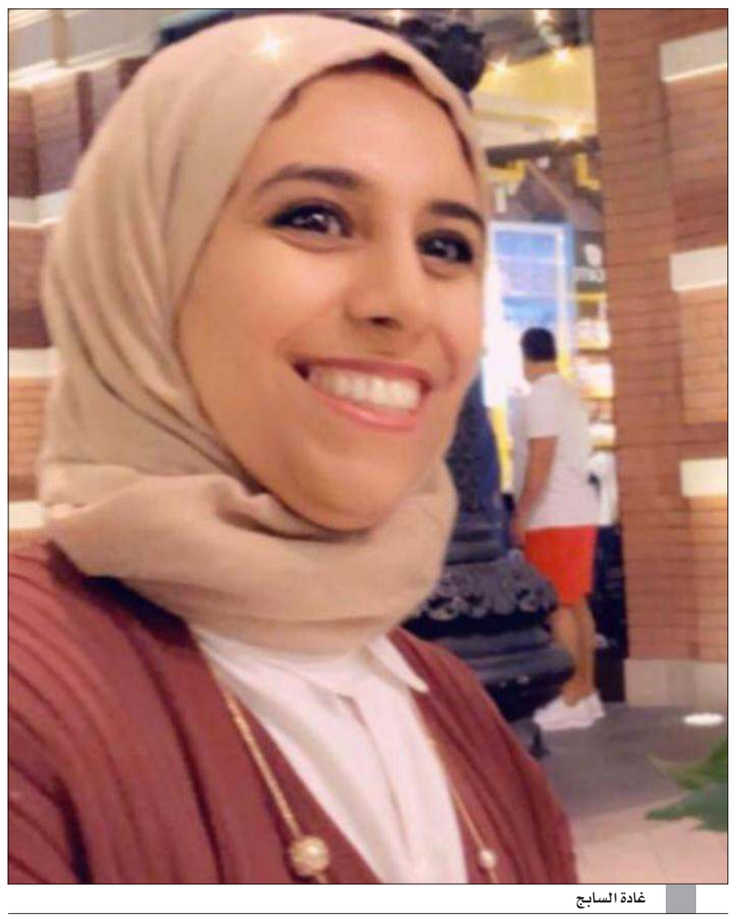
غادة السابج

وبينت السابج أن «الإدارة العُليا للمدرسة تحرص دوماً على الالتزام الكامل بكافة قرارات وزارة التربية وقطاع التعليم الخاص والنوعي ووزارة الشؤون الاجتماعية والهيئة العاملة للقوى العاملة وغيرها من الجهات المعنية سواء قبل أزمة كورونا أو بعدها، حيث حرصت على عدم إنهاء خدمات أعضاء الهيئة التدريسية أو الطواقم الإدارية أو الفنية العاملة في المدرسة وحرصت على عدم المساس برواتبهم أو حقوقهم المكتسبة، كما اتبعت من السياسات المرنة ما تفاعلت به مع ظروف واحتياجات أولياء أمور الطلبة حد بعيد رغم الأعباء المالية المتراكمة وضُغوطٌ الإجراءات الطارئة المحيطة خلال المرحلة الحالية».

وذكرت أن «إدارة المدرسة تتفهم احتياجات المرحلة وتدرك جيداً الأعباء والضغوط على أولياء أمور الطلبة وتحاول قدر استطاعتها التعاون في هذا الشأن بما لا يعوق احتياجات العملية التعليمية ولا يخل في الوقت حينه باللوائح والقوانين المتبعة من قبل الجهات المعنية»، منوهةً بأن «وزارة التربية وقطاع التعليم الخاص والنوعي يُظهرا كفاءةً وقدرةً عاليةً في إدارة الأزمة في مواجهة فيروس كورونا المستجد وتمكنت من مواكبة المرحلة بما تقتضيه من إجراءات واعية أعلت صحة الأبناء من الطلبة والطالبات وحفظت إلى حد بعيد الحقوق المترتبة لكافة أطراف العملية التعليمية».

لمريضة في العقد الخامس كانت تعاني مشاكل كبيرة بالبطن والقولون

السليمي : أجرينا عملية جراحية نادرة ومعقدة بنسبة نجاح 100 في المئة

جانب من العملية

أعلن استشاري الجراحة العامة والسمنة بمستشفى الصباح الدكتور محمد السليمي عن نجاح فريق طبي بقيادته وتحت اشراف استشاري الجراحة العامة ورئيس قسم الجراحة في مستشفى الصباح د.مبارك الكندري

في إجراء عملية جراحية نادرة ومعقدة في مستشفى الصباح لمريضة في العقد الخامس من العمر كانت تعاني مشاكل كبيرة في البطن والقولون.

وقال السليمي في تصريح صحافي إن العملية تكللت بالنجاح بنسبة 100 في المئة ، والمريضة بدأت في التحسن بشكل سريع ومطمئن ، مشيراً إلى أنها كانت قد أجرت عمليتين جراحيتين في العام 2009 و2011، لافتا إلى أنها كانت تعاني من مشاكل صحية مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري وأمراض نفسية واكتئاب شديد وتوتر.

ولفت إلى أن مثل هذا النوع من العمليات الجراحية المعقدة يتم إجراؤه في الخارج من خلال فريقين جراحيين ، حيث يخصص أحدهما لاستئصال القولون ، والآخر لقص الالتصاقات ، أما هنا فقد أجريت العملية كاملة بشقيها عن طريق فريق واحد فقط ، ونجح في تخليص المريضة من جميع مشاكلها ، وهي لا تعاني أي مضاعفات في الوقت الحالي .

وأوضح السليمي أن المريضة جاءت إلى المستشفى تشتكي من عدم قدرتها على الإخراج ، وتم إجراء عملية جراحية مؤقتة لها بفتح البطن وتقوية القولون، ليتم تفريغ البراز في كيس، لكن هذه العملية أدت إلى مضاعفات وفتق في البطن، وقامت في العام 2011 بإجراء عملية أخرى عن طريق المنظار الجراحي لإصلاح الفتق ووضع شبك دائم في جدار البطن ، ولكن عادت المريضة تشتكي من آلام شديدة في البطن ، وعقب إجراء أشعة مقطعية تبين أنها تعاني من تضخم كبير في الجهة اليسرى من القولون وبداخلها كتلة كبيرة ناشفة لم تخرج وداخل الفتق انسداد جزئي في الأمعاء الدقيقة.

وأكد أنه تم إجراء العملية في فبراير الماضي حيث كانت تعاني من التصاقات شديدة بين الأمعاء الدقيقة والشبك الدائم أثناء إجراء العملية، ما استلزم تسليك وقص الالتصاقات بدون إصابة الأمعاء، حيث تم استئصال جزء من القولون ، وتم تسليك دقيق للقولون والكلى اليسرى والبنكرياس والطحال لإعادته إلى أصله، كما تمت إعادة ترميم الأنسجة والعضلات المتآكلة.

واختتم السليمي بالقول : إن ما تم إنجازه من قبل الفريق الطبي يعتبر نجاحاً كبيراً ، وخطوة مهمة تجعل من أطباء الكويت يضاهون أقرانهم في الدول المتقدمة طبياً .

تتمات

المجلس يجدد

ستتقدم به الجهات الحكومية المختلفة خلال شهر سبتمبر المقبل .

في سياق متصل توالت المواقف النيابية المؤيدة للشيتان ، حيث قال النائب محمد المطير : نؤكد اننا جددنا الثقة بالوزير الشيتان بعد الاستماع لردوده المقنعة ، وتفنيد محاور الاستجواب ، والأهم من ذلك تعهد الوزير أمام المجلس وبحضور رئيس مجلس الوزراء ، بعدم المساس بجيب المواطن.

ولفت المطير إلى أنه «لاقيمة لاي مقترحات او تسريبات بعد هذا التعهد الواضح والصريح».

جدير بالذكر أن هناك 25 نائباً أعلنوا رسمياً تجديد الثقة بوزير المالية ، بالإضافة إلى النائب ناصر الدوسري الذي اعلن امتناعه عن التصويت، فيما أكدت مصادر نيابية أن معظم من لم يعلنوا مواقفهم بشكل رسمي ، يميلون إلى تأييد الشيتان، مقابل النواب العشرة الموقعين على كتاب طرح الثقة .

وأوضحت المصادر أن وزير المالية كان مقنعا جدا في أدائه خلال الاستجواب الأخير ، ونجح بامتياز في استمالة أغلبية النواب إلى موقفه ، بعد أن قام بتفنيد جميع محاور الاستجواب بشكل علمي ومنطقي رائع ، ولم يترك ثغرة واحدة ينفذ منها مستجوبه إلا وسدها.

أضافت المصادر أننا أن أصول وأعراف الديمقراطية تحتم علينا أن نكون موضوعيين ، وأن نتحلى ب «الفروسية السياسية» ونقول لمن أحس أحسنت ، والشيتان قد أحسن وأجاد ، ويستحق بجدارة تجديد الثقة فيه .

فتح الأنشطة

وكان المجلس سمو رئيس مجلس الوزراء قد أحاط المجلس علما ، في مستهل اجتماعه بالحالة الصحية المستقرة لصاحب السمو الأمير ، وبالتحسن الإيجابي الذي تشهده حالة سموه. وقد عبر مجلس الوزراء عن بالغ ارتياحه واطمئنانه سائلا المولى عز وجل ، أن يمن على سموه بالشفاء العاجل وبتمام الصحة والعافية وأن يعيده إلى أرض الوطن في القريب العاجل.

من جهة أخرى اطلع مجلس على توصية ، بشأن مرئيات لجنة الشؤون الاقتصادية للمساهمة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وحث الجهات المعنية على سرعة إقرار برنامج المشتريات الحكومية واللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم (74) لسنة 2019 والخاص بتعديل أحكام القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة .

كما اطلع المجلس على توصيتي لجنة الشؤون القانونية بشأن مشروع قانون بشأن إقامة الأجانب ، ويهدف مشروع القانون إلى معالجة وتسوية أوجه القصور والثغرات التي أبرزها الواقع التطبيقي لقانون إقامة الأجانب ، الذي صدر منذ ستة عقود ، وقد تضمن المشروع جملة من الأحكام التي تستهدف التنسيق في الإجراءات ، وإحكام الرقابة على مظاهر الالتفاف والتحايل على القانون ومكافحة الاتجار بالإقامة والتربح غير المشروع فيها .

ويتضمن المشروع أيضا الإجراءات الكفيلة بضبط التزام العمالة في الغرض المرخص لها بممارسته ، وأن يتحمل المعيل أو صاحب العمل وكذلك من ساهم في تشغيل عمالة غير مرخصة مسؤولية ونفقات إبعاد المخالفين ، كما تضمن مشروع القانون العقوبات الرادعة التي من شأنها ردع الممارسات غير القانونية والحد منها.

ثم اطلع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء أنس الصالح المجلس ، على قيام الهيئة العامة للمعلومات المدنية بإطلاق تطبيق «هويتي» الذي يتيح للمواطنين والمقيمين ، إصدار بطاقة مدنية رقمية لتعريف هوية الفرد في جميع المعاملات الحكومية وغير الحكومية ، وكذلك خدمة التصديق ، لضمان الدخول الآمن على الخدمات والمعاملات الإلكترونية وخدمة التوقيع الالكتروني ، موضحا أن هذه البطاقة تمثل بديلا رقميا للبطاقة المدنية يؤدي إلى تسهيل إنجاز المواطنين والمقيمين لشتى الخدمات .

وقد أشاد المجلس بهذا التطبيق الإيجابي منوها بالجهود الطيبة التي تقوم بها الهيئة العامة للمعلومات المدنية ، وقرر التعميم على كل الجهات الالتزام بالاعتداد بالبطاقة المدنية الرقمية الصادرة عن تطبيق هويتي والعمل بموجبها.

من جانب آخر استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح ، حول مستجدات الوضع الصحي في البلاد وتفاصيل البيانات والإحصاءات المتعلقة بأعداد الإصابات والشفاء والوفيات ومن يتلقون العلاج.

إلى ذلك استعرض المجلس أيضا مشروع قانون بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها ، وحقوق المرضى والمنشآت الصحية الذي يستهدف تنظيم مزاولة هذه المهن وتقنين التعاملات الطبية بمؤسساتها وطواقمها البشرية وحقوق المرضى ، وقرر الموافقة على مشروعي القانونين ورفعهما لسمو نائب الأمير ، تمهيدا لإحالتهما إلى مجلس الأمة.

ثم أحيط مجلس الوزراء علما بتوصية اللجنة ، بشأن خطة عمل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتحضير لعملية التقييم المتبادل القادم لدولة الكويت ، وقرر تكليف اللجنة بتكثيف الجهود وبذل المزيد من التعاون مع الجهات الحكومية التالية «وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة أسواق المال والهيئة العامة لمكافحة الفساد ووحدة التحريات المالية الكويتية وبنك الكويت المركزي والنيابة العامة والإدارة العامة للجمارك» ، لتحقيق المتطلبات الدولية لعملية التقييم بما يحافظ على سمعة ومكانة دولة الكويت الدولية المعهودة.

ناقش المجلس توصية اللجنة بشأن تقرير الهيئة العامة للقوى العاملة بشأن المزايا والخدمات الممنوحة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، المسجلين بإدارة خدمة أصحاب الأعمال التابعة للهيئة ، وقرر تكليف الهيئة العامة للقوى العاملة ، بالتنسيق مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجهات ذات الصلة ، لاستكمال الجهود المبذولة في دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وموافاة مجلس الوزراء بمزيد من الإجراءات المحفزة لأصحاب تلك المشاريع ، والتي من شأنها خلق بيئة عمل آمنة لهم وحمايتهم من الآثار المترتبة ، جراء أزمة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد وذلك خلال أسبوعين من تاريخه.

كما احيط المجلس علما بتوصية اللجنة بشأن تقارير مكاتب المراقبين الماليين عن النصف الثاني من السنة المالية 2019/2020 ، وأثنى مجلس الوزراء على جهود العاملين بجهاز المراقبين الماليين المبذولة في إعداد تلك التقارير.

من جانب آخر تدارس مجلس الوزراء التوصية الواردة ضمن محضر لجنة الخدمات العامة بشأن سبل معالجة الأوضاع البيئية القائمة في جون الكويت ، وقرر تكليف الهيئة العامة للبيئة بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والجهات التي تراها مناسبة ، لاتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمعالجة الأوضاع البيئية القائمة في جون الكويت وتنفيذ الحلول المؤقتة والدائمة لضمان تلافي المخاطر المحتملة على البيئة البحرية والساحلية في دولة الكويت، وموافاة مجلس الوزراء بتقرير مفصل بما تم بهذا الشأن وذلك خلال شهر من تاريخه.

كما أحيط المجلس علما بتوجيهات سمو نائب الأمير ، بتقديم معونات ومواد إغاثة عاجلة إلى الأشقاء في جمهورية لبنان الشقيقة ، لمواجهة آثار الانفجار الضخم الذي تعرض له مرفأ بيروت يوم الثلاثاء الماضي.

وأكد مجلس الوزراء أنه إذ يتابع بعميق الحزن والأسى الآثار الناجمة عن الانفجار الهائل في مرفأ بيروت ، وما ترتب عليه من نتائج بالغة الضرر أودت بحياة العديد من الضحايا والآلاف من الجرحى والمفقودين وخلف أضرارا مادية جسيمة ، ليعبر عن خالص تعازيه ومواساته لجمهورية لبنان الشقيقة ولأسر الضحايا خاصة ، ويؤكد على تضامن دولة الكويت مع الأشقاء في لبنان ومساندة كل جهد يسهم في التخفيف من آثار هذه الكارثة الإنسانية المفجعة.

تصفية أوضاع

الخارج ، يتألف من 25 مادة ويركز على معالجة الاختلالات في التركيبة وتفادي وجود شبهات دستورية وقانونية.

واعتبر الاقتراح أن معالجة اختلالات التركيبة السكانية قضية وطنية، وألزمت المادة الخامسة مجلس الوزراء بإصدار قرار خلال 6 أشهر من العمل بالقانون ، يحدد فيه الحد الاقصى للعمالة الوافدة ، بما يحافظ على الوزن النسبي لهذه العمالة بالنسبة لعدد المواطنين ، بالإضافة إلى قيام مجلس الوزراء خلال خمس سنوات ، بتصفية أوضاع العاملين الوافدين الذين يزيدون عن حاجة سوق العمل في القطاعات الحكومية والأهلية والنفطية .

كما نص الاقتراح على أن يتم إنشاء صندوق للتكافل الاجتماعي بين المقيمين بهيئة القوى العاملة ، تكون موارده من التأمين النقدي لأصحاب العمل ورسم تكافل بين المقيمين قيمته 5 دنانير ، ورسم إضافي سنوي بملغ 3 دنانير ، عند تجديد الإقامة ، ودينار على إيصالات الكهرباء والبطاقة المدنية بالإضافة إلى التبرعات، وكذلك معاقبة صاحب العمل الذي يثبت استقدامه العمالة بقصد الاتجار بالاقامات ، دون توفير عمل لهم بعقوبة الحبس سنتين ، وبغرامة لا تتجاوز المبالغ التي تقاضاها منهم .

واستثنى الاقتراح من الحد الأقصى لاستقدام العمالة الخليجيين ، وأعضاء القضاء والنيابة والبعثات السياسية والعسكرية ومشغلي الطيران الجوي وعمالة الشركات الأجنبية ، والعمالة المنزلية وأزواج وأبناء الكويتيين .

وقال مقدمو الاقتراح في مذكرتهم الايضاحية ، إن الكويت كانت ولا تزال نموذجاً للتعايش بين الأعراق والجنسيات والديانات، ولهذا كان دستور الكويت الذي وضعه الرعيل الأول، وثيقة تقدمية لحقوق الإنسان فضلاً عن حقوق المواطن، انطلاقاً من أن الكويت مجتمع إنساني النشأة والنزعة، فلقد امتاز الناس في هذا البلد حسبما جاء في المذكرة الإيضاحية للدستور- بروح الأسرة تربط بينهم كافة

أضاف مقدمو الاقتراح أن قضية التركيبة السكانية واختلالها ليست قضية أمنية، يعالج الاختلال فيها من خلال معيار جنسية العمالة القادمة من البلاد المصدرة لها، فلم تكن للعمالة الوافدة، أغراض ودوافع سياسية، ولم تكن الكويت أبداً محلاً للجريمة المنظمة خلال العقود السابقة، على مر الزمن، وإن انضمام الكويت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة بالقانون رقم 9 لسنة 2006، لم يكن سوى مشاركة من الكويت للمجتمع الدولي في إدانة هذه الجريمة وغيرها من الجرائم التي تقع أو يتوقع وقوعها في أي بقعة من بقاع الأرض، لذلك اتخذ مشروع القانون معياراً في معالجة الاختلال في التركيبة السكانية كقضية وطنية، وهو احتياجات البلاد من التخصصات والمؤهلات والمهن والحرف، ليضع الأمور في نصابها الصحيح دون الوقوع في شبهة مخالفة أحكام المواد 1 و2 و3 و29 و50 من الدستور ، في حال اتخاذ الجنسية معياراً لاستقدام العمالة الوافدة .

في سياق آخر استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس ، رئيس الجمعية الطبية الكويتية الدكتور أحمد العنزي ، وعددا من أعضاء مجلس إدارة الجمعية.

وضم وفد الجمعية الطبية نائب رئيس الجمعية ومدير مركز الكويت لمكافحة السرطان الدكتور علي الموسوي، والأمين العام للجمعية الدكتور سالم الكندري، وأمين الصندوق الدكتور محمد العبيدان.

الفضل يحذر

بذلك إلى الجهات المعنية حتى يتم إصدار قرار من مجلس الوزراء.

وأوضح الفضل أن اقتراحه يستند إلى نص المادة 57 من قانون العمل الأهلي ، والتي تجيز بقرار من مجلس الوزراء إعفاء بعض الأنشطة من تحويل أجور العمالة الوافدة إلى الموسسات المالية المحلية، معتبرًا أن عدم وجود بند صريح يسمح لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتخفيض الرواتب مراعاة للظروف الحالية عيب قانوني.

وعن الشركات الكبيرة قال الفضل إنه سيتقدم باقتراح بقانون لتعديل قانون العمل الأهلي ، بغرض تمكين صاحب العمل في الحالات الاستثنائية من تنظيم العمل ووضع الخطوات اللازم اتباعها قبل المساس برواتب الموظفين.

ونوه إلى أهمية إلزام الشركات بإثبات الضرر وقطع المصاريف غير الضرورية ، وبعدها تتجه للرواتب العالية وأخيرًا أصحاب الرواتب الأقل.

وطالب الفضل من جهة أخرى بالانتهاء من موضوع المراحل الخمس ، والسماح للناس بفتح أنشطتها التجارية مراعاة للظروف المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كاشفًا عن أن 15 في المئة من المشاريع تم إغلاقها وأن نسبة أخرى في اتجاه الإغلاق إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

وحذر من أن استمرار هذا الوضع يعني العودة للمساعدات الحكومية أو باب التوظيف، مطالبًا جميع الجهات الحكومية المتصلة بالمشاريع المتوسطة والصغيرة بتقديم تسهيلات تعالج أوضاعها.

وفي موضوع أكد الفضل قناعته بما انتهى إليه المجلس بشأن المشروع الحكومي لمعالجة آثار كورونا لوجود عيوب جسيمة تخللت مواد هذا القانون، مؤكدًا أهمية تقديم قانون بديل يخدم أصحاب الباب الخامس في التفاوض مع عمالتهم لتخفيض رواتبهم، ولا يجعل جميع العاملين في القطاع الخاص تحت الباب الثالث في مهب الريح.

الشاهين للصالح

الأمونيوم» من المواد الكيميائية شديدة الخطورة، وعلى الرغم من دخول تلك المادة في بعض الصناعات المفيدة كونها تعتبر مكوناً كيميائياً أساسياً في صناعة الأسمدة، وعند دمج هذه المادة مع الوقود أو المواد الكيميائية الأخرى فتصبح شديدة الانفجار، مما يجعل استخدامها فعالاً في أعمال الإنشاءات وتفتيت الصخور وأعمال التعدين، إلا أن خطورتها تكمن في صناعة المتفجرات التي تفوق قوتها عند الانفجار مادة (TNT)، وشهد العالم وقوع العديد من الانفجارات العرضية أو الجرمية باستخدام تلك المادة. وأضاف: ولما كان سوء تخزين تلك المادة يؤدي إلى حدوث الكوارث البيئية لاحتوائها على مواد سامة تتسبب في العديد من الآثار الصحية الضارة، ويوصي الخبراء في مجال تخزين تلك المادة بأخذ الحيطة والحذر عند التعامل معها أثناء تخزينها أو نقلها، وضرورة اختيار الأماكن المناسبة للتخزين بعيدا عن المناطق المأهولة بالسكان.

ونظراً لتكرار الكوارث الناتجة عن الانفجارات في المخازن والمستودعات التي تحتوي على تلك المادة الخطرة في العديد من بلدان العالم، وأخرها الانفجار المروع الذي هز مرفأ بيروت بجمهورية لبنان الشقيقة، والذي أدمى قلوبنا جميعاً للخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات. وحرصا منا على ممارسة دورنا الرقابي، وللحفاظ على سلامة المواطنين وحماية وطننا العزيز.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: كم يبلغ مخزون مادة «نترات الأمونيوم» في دولة الكويت؟ وما هو مصدر تلك المادة الخطرة؟ وأين يتم تخزينها؟ وما هي الجهة المنوطة بتخزينها؟ وما هي دواعي استخدامها، وكيف يتم الاستفادة منها؟ وهل مستودعات تخزين مادة «نترات الأمونيوم» تتوافر فيها الشروط اللازمة للأمن والسلامة؟ وهل توجد بالقرب من المناطق السكنية؟

«الصحة» : 687 إصابة

الوزارة شفاء 509 إصابات ، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء 64028 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند ل «كونا» : إن من بين الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها ، حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وأوضح السند أن حالات الإصابة ال687 السابقة تضمنت 443 حالة لمواطنين كويتيين بنسبة بلغت 64.48 في المئة ، و244 حالة لغير الكويتيين بنسبة 35.52 في المئة.

وذكر أن الإصابات توزعت حسب المناطق الصحية بواقع 168 حالة في منطقة الاحمدي الصحية ، و168 في منطقة الجهراء الصحية ، و147 في منطقة الفروانية الصحية ، و117 في منطقة حولي الصحية و87 في منطقة العاصمة الصحية.

وبين أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة 117 حالة ، ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 7890 حالة.

وأشار إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية بلغ 3450 مسحة ، ليبلغ مجموع الفحوصات 535803.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

«الطيران المدني»

على متن 133 رحلة.

وأوضح الهاشمي أن أغلب الرحلات المغادرة ، كانت من نصيب تركيا ودبي والدوحة.

الحكومة اللبنانية

وقال دياب في كلمة متلفزة : «اليوم وصلنا إلى هنا، إلى هذا الزلزال الذي ضرب البلد ، اليوم نحتكم إلى الناس وإلى مطالبهم بمحاسبة المسؤولين عن الكارثة المختبئة منذ سبع سنوات، إلى رغبتهم بالتغيير الحقيقي»، مضيفا «أمام هذا الواقع نتراجع خطوة إلى الوراء بالوقوف مع الناس ، لذلك أعلن اليوم استقالة هذه الحكومة».

وقال دياب في خطاب ألقاه مباشرة : «انفجر احد نماذج الفساد في المرفأ لكن نماذج الفساد منتشرة في جغرافيا البلد السياسية والادارية». وتابع : «حجم المأساة اكبر من ان يوصف ، لكن البعض يعيش في زمن آخر ولا يهمه من كل ما حصل الا تسجيل النقاط السياسية والخطابات الشعبوية».

وقال دياب «كان يفترض ان يخجلوا من انفسهم لان فسادهم انتج المصيبة المخبّأة منذ سنوات، غيّروا وتبدلوا في السابق في كل مرة يلوح التخلص من فسادهم». وأضاف «استعملوا كل أسلحتهم وزوّروا الحقائق وكذبوا على الناس وكانوا يعرفون أننا نشكل تهديداً لهم».

وختم دياب بالقول «نسعى لتحقيق سريع يحدّد المسؤوليّات ونريد أن نفتح الباب أمام الإنقاذ الوطني الذي يشارك اللبنانيون في صناعته ، لذلك أعلن اليوم استقالة هذه الحكومة «الله يحمي لبنان» .

وبعد استقالتها، ستكون الحكومة مسؤولة عن تصريف الأعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة، وهو أمر قد يستغرق وقتا طويلا في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية والغضب الشعبي السائد.

وكان يفترض بالحكومة التي شكلها حسان دياب في يناير أن تكون تكنوقراطية ومستقلة تعمل على حل مشاكل اللبنانيين الذين يعانون من أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخهم، في ظل نقص في السيولة، وقيود على الودائع المصرفية، وتدهور في سعر صرف الليرة. وقد حلت محل حكومة برئاسة سعد الحريري كانت تضم ممثلين عن غالبية الأحزاب السياسية، وسقطت تحت ضغط احتجاجات شعبية.

لكن من الواضح أن القرار في حكومة دياب كان يخضع للقوى السياسية النافذة في البلاد، وعلى رأسها تيار رئيس الجمهورية ميشال عون وحليفه حزب الله.

ودعا دياب السبت الى إجراء انتخابات نيابية مبكرة لإخراج البلاد من «أزمتها البنيوية».

ومنذ وقوع الانفجار، استقال تسعة نواب من البرلمان بناء على طلب الشعب الذي يحمل المسؤولين مسؤولية وقوع الانفجار بسبب فسادهم وانعدام مسؤوليتهم وتراخيهم.

ويستمر الغليان في الشارع. وشهدت بيروت خلال اليومين الماضيين تظاهرات غاضبة حملت شعارات «علقوا المشانق» و«يوم الحساب».

وتجددت المواجهات عصر أمس الإثنين بين محتجين غاضبين نزلوا الى وسط العاصمة مجددا والقوى الأمنية التي بدأت تطلق قنابل مسيلة للدموع.

ويطالب المتظاهرون الناقمون أساسا على أداء السلطة، بمحاسبة المسؤولين عن الانفجار ورحيل الطبقة السياسية بكاملها التي تتحكم بالبلاد من عقود.

ولا يظهر في الأفق أي حل للوضع الحالي المهترىء. إذ لن يكون من السهل تشكيل حكومة جديدة في حال استقالة الحكومة الحالية، كما أن إجراء انتخابات نيابية مبكرة في ظل قانون فُصّل على قياس القوى السياسية الممثلة في البرلمان حالياً، قد يعود بالقوى السياسية ذاتها الى البرلمان، ناهيك عن صعوبة تنظيمها في ظل الفوضى السائدة.

وكانت الحكومة اللبنانية قد واجهت ضغوطا متزايدة للاستقالة ، نتيجة لتداعيات الانفجار الهائل الذي أجج الاحتجاجات المناهضة للحكومة ، واستقالة عدد من الوزراء كانت وزيرة العدل أحدثهم ، فيما أعلن محافظ بيروت ، أن من المعتقد أن حصيلة القتلى جراء الانفجار الضخم الذي ضرب العاصمة اللبنانية يوم الثلاثاء الماضي، تفوق 200 شخص.

وأوضح المحافظ مروان عبود أن عشرات الأشخاص، منهم الكثير من العمال الأجانب، مازالوا مفقودين.

وكانت الحكومة تشكلت في يناير الماضي ، بدعم من جماعة حزب الله المدعومة من إيران وحلفائها.

وقال الرئيس ميشال عون إن مواد متفجرة كانت مخزنة بشكل غير آمن منذ سنوات في المرفأ. وفي وقت لاحق قال إن التحقيق سيتحرى ما إذا كان السبب في الانفجار تدخلا خارجيا وإهمالا أم أنه مجرد حادث عرضي.

كانت مظاهرات الاحتجاج على الحكومة التي خرجت في الأيام الثلاثة الماضية هي الأكبر من نوعها منذ أكتوبر الماضي ، عندما خرج المتظاهرون احتجاجا على أزمة اقتصادية سببها الفساد والهدر وسوء الإدارة. واتهم المحتجون النخبة السياسية باستغلال موارد الدولة لحسابهم الخاص.

ويتشكك بعض اللبنانيين في إمكانية التغيير في بلد هيمن نظام طائفي عليه منذ الحرب الأهلية «1975–1990».